الميزانية العامة من ٦٥٣ مليار ليرة، كما كان مقرراً في بداية السنة المالية، إلى ٩٠١ مليار. وبموجب هذا «التعديل»، فان العجز في الميزانية سيرتفع بنسبة ١٠٠٪، أي من ٢٦,١ مليار ليرة كما كان مقرراً، إلى ٥٢,٢ مليار، مما يعني اصدار ٢٦,١ مليار ليرة جديدة، ستنفق في تمويل مصاريف الحكومة دون ان تستند إلى أي مدخول حقيقي، وهذا يعني المزيد من التضخم المالي[١٧].

ان فشل هوروفيتس في ضبط الانفاق العام لا يبرئه، على أي حال، من المسؤولية في دفع الازمة الاقتصادية إلى درجة التضخم السريع. فهو لم يتخل عن مبادىء الاقتصاد الحر، كما الزمتها حكومة ليكود في بداية عهدها، وقد انعكس تمسكه بهذه المبادىء في استمرار ازدهار التجارة في السوق المالي على حساب فرع الانتاج. كذلك لم يدرك «ان اسرائيل، بوضعها الخاص، وعجزها [المالي] الكبير، لا يمكنها ان تتحمل تحولاً شديداً نحو قيمة صرف موحدة [لعملتها]. فهي بحاجة لسنين طويلة إلى ثلاث قيم صرف: للواردات وللصادرات ولتحويل مبالغ التبرعات والمساعدات والقروض والتعويضات وسائر الرساميل الاخرى المحوّلة إليها. وبهذه الوسيلة فقط، يمكن محاربة العجز في ميزان المدفوعات دون شقّ سدود التضخم المالي[١٨]، بواسطة توجيه مسار تدفق العملة الصعبة، حيث تدفع حوافز للصادرات ويمنع الاستيراد غير الضروري للاستثمار والانتاج مع تفضيل استيراد المواد الخام اولاً، ثم تحديد الصفقات المالية غير الانتاجية. وثمة في اسرائيل من يرى، وربما عن حق، «ان عودة التخطيط الحكومي والتوجيه الاقتصادي من اجل تجديد النمو المترافق مع توزيع عادل وصحيح للعبء، يمكن ان يحقق تقدماً في الاتجاه الصحيح، وهذا ما لم يفعله هوروفيتس؛ ولذلك فشل»[١٩].

إضافة إلى ذلك، فإن هوروفيتس لم يبادر إلى تجديد النمو الاقتصادي كوسيلة لحلحلة الازمة، خصوصاً وان تجميده لفترة طويلة من شأنه ان «يمس معنويات الجمهور وتوقعاته، ويقلل من احتمالات اصلاح الوضع الاقتصادي. فسياسة الكبح تصلح لفترة قصيرة كعلاج عن طريق الصدمة، وكبداية اصلاح بعد وقوع ازمة أو نشوب حرب. الا انه لا يمكن مواصلة هذه السياسة لسنوات طويلة – وعملياً منذ سنة ١٩٧٤. فتجديد النمو الاقتصادي يمكن ان يؤدي، فقط، إلى بداية الاصلاح؛ حيث يمكن زيادة حجم «الكعكة» الاقتصادية وتبديل النسبة داخلها بين الاستهلاكيّين العام والخاص، وذلك من خلال تفضيل ما يساهم في زيادة الانتاج، وبين الاستثمار والتوفير، والربحية لرأس المال والانتاج. [خلافاً لذلك] يصعب في اقتصاد متعدد الوجوه وديمقراطي تبديل النسب بين مركباته عندما يكون الامر مرتبطاً بحدوث بطالة بين العمال وعوامل الانتاج»[٢٠].

خطة اقتصادية انتخابية

على خلفية الازمة الاقتصادية القائمة في اسرائيل، قدم هوروفيتس للحكومة، قبل استقالته، مشروع ميزانية للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ التي تبدأ في نيسان (ابريل) ١٩٨١، مرفقاً بخطة اقتصادية شاملة لتلك السنة. وفي مشروعه هذا، أدخل هوروفيتس، للمرة الاولى منذ توليه منصب وزير المالية، تغييراً في سلم الاولويات، حيث وضعت مشكلة